الذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقـع وآفـاق

معروف جيلالي
طالب دكتوراه سنة رابعة
تخصص اقتصاد مالي

المقدمة العامة:

إن تسارع التغيرات الاقتصادية واختلال موازين القوى أدى إلى ازدياد الطلب على المعلومات، حيث أن مدة حياة المنتجات تتقلص والتقنيات الحديثة تتطور بسرعة أكبر والمنافسة تزداد حدة في إطار سوق عالمية، كما أصبحت المعلومة تدخل في صميم الحياة اليومية والشخصية والمهنية، فبالنسبة للشركات فإن الشيء الذي يحدث الفرق بينها وبين غيرها هو قدرتها على إدماج الأحداث الخارجية والتصدي لها وقدرتها على تلقي إشارات وتحليلها قبل غيرها وهذه المهارات هي القيمة التنافسية لها،ولهذا تضطر المؤسسات إلى إدماج ما يسمى بالذكاء الاقتصادي (Intelligence Economique) في استراتيجياتها وأصبح الذكاء الاقتصادي في الآونة الأخيرة يحتل مكانة عالية في اهتمامات مختلف الدول والمؤسسات، بعدما كان حكرا على الهيئات العمومية سابقا، وذلك نتيجة للامتيازات التي حققها في مجال رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وزيادة التأثير في محيطها الخارجي.

مشكلة البحث:ولدراسة هذا الموضوع يمكن طرح الإشكالية التالية:ما مدى درجة استجابة الاقتصاد الجزائري لمفهوم الذكاء الاقتصادي؟

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من حداثة موضوع الذكاء الاقتصادي، كما يستمد أهميته أيضا من خلال تسليطه الضوء على مدى قدرة الذكاء الاقتصادي على دعم الفكر والثقافة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على مدلول الذكاء الاقتصادي ودرجة انفتاح الاقتصاد الوطني الجزائري على هذا النوع من المفاهيم، ومن ثم تحديد وظائفه وإبراز مدى ملاءمة السياسة التنموية لتطبيق أدوات الذكاء الاقتصادي، كما يهدف البحث إلى إبراز درجة احتكاك الاقتصاد الجزائري باستخدام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية.

١- مفهوم الذكاء الاقتصادي:

تم الاعتماد على الذكاء الاقتصادي منذ فترات زمنية ليست بالبعيدة نظرا لحداثته، وذلك في بعض الدول التي تعتبر رائدة فيه كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا واليابان، إلا أن هناك اختلاف في مضمونه وأدواته، وسنبين فيما يلي بعض تعاريفه حسبما جاء به الاقتصاديون.

١-١: تعريف الذكاء الاقتصادي:لقد تعددت تعريفات الذكاء الاقتصادي من اقتصادي لآخر وذلك باختلاف الرؤى والبيئة الاقتصادية من دولة إلى أخرى، حيث نجد:

- تعريف BAUMARD: الذكاء الاقتصادي ليس مجرد فن الملاحظة ولكنه ممارسة هجومية ودفاعية للمعلومات، والهدف منه يكمن في الربط بين العديد من المجالات لخدمة الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية للمؤسسة، فهو أداة للربط بين سلوك المؤسسة ومعرفتها
- تعريف BESSON B. PESSIN J.C: هو القدرة على إيجاد أجوبة على التساؤلات المطروحة من طرف المؤسسة من خلال المعلومات المخزنة من طرفها .
- تعريف ALAIN JUILLET: هو التحكم وحماية المعلومات الاستراتيجية الملائمة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، وعلى اعتباره ممارسة تنظيمية، فهو منسق لليقظة الاستراتيجية، وحماية المعلومات واستخدامها في عمليات التأثير على الغير .
- تعريف مارتر هنري MARTRE HENRI: يعتبر هذا التعريف بمثابة أول ظهور لمفهوم ذكاء الأعمال في بيئة الأعمال الفرنسية، وكان ذلك في سنة ١٩٩٤، حيث ارتكز تقرير MARTRE في تحديد مفهوم الذكاء الاقتصادي على البحث عن المعلومات ومعالجتها بالشكل الذي يجعلها مفيدة ومن ثم تبليغها للأطراف المسؤولة عن اتخاذ القرار المتمثلة أساسا في أرباب العمل أي أن الذكاء الاقتصادي هو مجموعة من الأنشطة المنسقة فيما بينها من أجل التحكم في المعلومات الإستراتيجية للمؤسسة والحفاظ

على تنافسيتها.

١-٢: فواصل من التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي:إن فكرة الذكاء الاقتصادي ظهرت مع ظهور التجارة ولاسيما ظهور اقتصاد السوق وقد أوضح Fernand Braudel في العديد من الدراسات التي قام بها حول القوة المتزايدة للمدن التجارية الكبيرة من القرن١٥إلى١٨أن المنافسة بين المدن في شمال ايطاليا والمدن في فلندا كانت بداية للهجمات التجارية والتجسس الاقتصادي.كما ظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي في الفكر العسكري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة، ثم تحليلها والوصول للهدف المنشود بأكثر دقة ممكنة، فبريطانيا خلال الفترة الاستعمارية كانت تحصل على المعلومات عن منطقة البحر المتوسط وغير ذلك من أسراها من البندقية لأجل تحصين قواعدها الاقتصادية وحماية منشآتها وحركاتها التجارية.

وكان أول تعريف لمفهوم الذكاء الاقتصادي في عام١٩٦٧من طرف HaroldWilenskyمن خلال كتاب بعنوان"l'intelligence organisationnelle"فهو يعرفه على أنه " نشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة، والتي تم تخزينها وإنتاجها في إطار قانوني من مصادر مفتوحة " .

في عام١٩٥٠طورت اليابان نظام الذكاء الاقتصادي المرتكز على وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JITRO)لإنعاش اقتصادها.

في سنة ١٩٨٠ ومع عولمة الأسواق والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت خطوات تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات وكان لميشال بورتر، أستاذ في جامعة هارفارد دور كبير في تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي.

في سنة ١٩٩٠كانت بداية ظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي في فرنسا، وفي سنة١٩٩٢ أنشأت فرنسا وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) والتي تهدف إلى تقديم مساعدة في التشغيل وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية.

في سنة ١٩٩٤ نشرMartreتقرير بعنوان:

"l'intelligence économique et stratégie des entreprise"، والذي يعتبر بمثابة أول الكتابات والقرارات التي تصدر حول مفهوم وضرورة الاعتماد على الذكاء الاقتصادي من أجل تطوير النشاط الاقتصادي وتنافسية المؤسسات الفرنسية.

في سنة ٢٠٠٢ ادمج Minefi مفهوم الدفاع الاقتصادي ضمن مفهوم الذكاء الاقتصادي.

٢- خصائص الذكاء الاقتصادي:

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية بهذا المفهوم بداية من القاعدة المتمثلة في(النشاط الداخلي للمؤسسة) مرورا بالمستويات الوسيطة وهي (الجماعات المحلية ممثلة في المجالس المنتخبة) وصولا إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة) ثم المستويات المتعددة الجنسيات(المجمعات والمؤسسات والهيآت المتعددة الجنسيات)أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة) ، ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر مايلي:

أ. الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.

ب. وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.

ج. وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية.

د. تشكيل جماعات الضغط والتأثير في اتخاذ القرارات السليمة.

ه.إدماج المعارف العلمية،التقنية،الاقتصادية،القانونية والجيوسياسية.

و.السرية التامة في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية وسليمة.

٣- عناصر الذكاء الاقتصادي:

إن مفهوم الذكاء الاقتصادي يمكن أن نحصره في كونه سياسة عامة تحددها الدولة بمشاركة باقي المتعاملين الاقتصاديين، لها محتواها ومجال تطبيقها، مبنية على جملة من العناصر نلخصها فيما يلي:

- سياسة التنافسية:وتعتمد على عمليات البحث والتطوير، وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم. وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الاستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة.
- سياسة الأمن الاقتصادي:إن العلاقة بين ميدان الاستخبارات وميدان المنافسة الاقتصادية والصناعية يعدّ موضوعا مشابها للفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أن الخطر العسكري المباشر أصبح يتراجع ليترك المجال واسعا لمخاطر جديدة وتُعدّ غير مباشرة من بينها المخاطر ضد المصالح الاقتصادية التي أصبحت تبرز بصفة خاصة، بما أن تحرير نشاطات العديد من القطاعات وتطوير التبادل الحر جعلا معظم الدول معرضة إلى التحركات الاقتصادية العالمية بحيث أصبح أهم الشركاء والمنافسين يأخذون منعرجا يسميه"Idouord Lotafek"الجيواقتصاد أي بعبارة أخرى تواصل الاستراتيجيات العسكرية الدبلوماسية متمثلة في وسائل اقتصادية وتجارية.

وبالتالي أصبحت الدولة تعترف وتقر بأنها ليست الوحيدة المسؤولة عن الأمن الجماعي، فالمؤسسات هي أيضا يجب أن تشارك بصفتها عنصراً أساسيا في الأمن الاقتصادي الوطني في حماية ومتابعة مصالحها الخاصة المشروعة .

- سياسة التأثير بالضغط: وخاصة على مستوى الهيئات المعروفة بإعدادها للنظم والمعايير التي تدير الحياة الاقتصادية من خلال العمل الضغطي"Lobbying " والذي هو التأثير على القرار السياسي والاقتصادي بشرح ضرورة وإيجابية قانون ما أو خطورته وسلبيته، ولقد أصبح العمل الضغطي يدرس في المدارس الكبرى والجامعات،

حيث قامت اللجنة الأوروبية بجعله ضروريا في العملية الديمقراطية، فساهم في فعالية القوانين المصادق عليها بعد الأخذ في الحسبان برأي المهنيين دون الضرر برأي الآخرين وتحديدا الحكم السياسي.

وينحصر مجال الذكاء الاقتصادي خصوصا في الأسواق التي تعتبر مصدرا للقيمة المضافة، بل ويتعدى الأمر ذلك لأن تكون مصدرا للتأثير والقوة. ومن أمثلة ذلك: مشاريع الطيران والفضاء، التسلح، الطاقة، صناعة الأدوية، الجينات، الشبكات الاتصالية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن، ذلك أن هذه المشاريع لا تحكمها قاعدة السعر ونوعية المنتوج والخدمات التابعة، لكن يتجاوز الأمر ذلك لأن تكون الموافقة والمساندة السياسية للدولة العامل الحاسم في الحصول عليها.

٤- مراحل الذكاء الاقتصادي:تتمثل مراحل الذكاء الاقتصادي في تحديد الحاجة للمعلومة، حيازة المعلومة، معالجتها بثها، واستعمالها، ويمكننا عرضها على النحو التالي:

- تحديد الحاجة للمعلومة: ويتطلب فقط بعض المهارات لتحديد المعلومات التي نرغب في الحصول عليها مما يتطلب من المختصين في الذكاء الاقتصادي الدراية الجيدة بتنظيم المنظمة واحتياجاتها .
- جمع المعلومة: بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة، يتم اختيار أشكال للبحث عن هذه المعلومة، وفيما يلي نذكر أهم مصادر المعلومة:

أ- مصادر رسمية:تكون فيها الثقة والدقة وتحتوي أساسا على:

- الصحافة بكل أنواعها:المكتوبة والمسموعة والمرئية.
- كافة وسائل الإعلام والاتصال.
- الكتب والمجلات العلمية المحكمة.
- بنوك وقواعد المعطيات (les bases de donnes)والأقراص المضغوطة(CD-ROM).

ب- مصادر غير رسمية:إن أهم ما يميز هذه المصادر أن المعلومات التي تقدمها تتطلب مجهوداً شخصياً من الفرد الذي يريد البحث عن المعلومة، يجب أن يبقى على اتصال دائم، أن ينتقل، وغيرها، حتى يحصل على ذلك، وتكون درجة دقّتها أقل وتتنوع هذه المصادر من بينها ما يلي:

- منافسي المؤسسة في حدّ ذاتهم (وفي هذه الحالة يمكن الحصول على المعلومة المغلوطة).
- كافة المتعاملين مع المؤسسة بما فيهم الموردون.
- مهمات العمل، الأسفار، المعارض والرحلات العلمية.
- الأطراف المتعاملة في السوق(المتعاملون الاقتصاديون).

والشكل الموالي يبين لنا مختلف مصادر المعلومات التي تحصل عليها المنظمة (المؤسسة):

الشكل رقم (٠١): مختلف مصادر المعلومات التي تحصل عليها المنظمة (المؤسسة) :

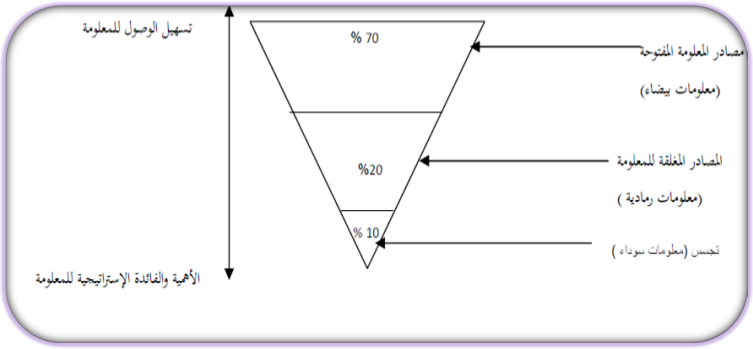

المصدر:حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملاءمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢٠١٢/٠٢، ص:١١

- المصادر المفتوحة للمعلومات تتمثل في المنشورات الرسمية والصحف والبرامج الإذاعية والمنشورات التجارية، أما المصادر المغلقة للمعلومات فتتمثل في التقارير والبرقيات من السفارات والقنصليات...و المعلومات السوداء(السرية) والتي يتم الحصول عليها من دون موافقة من الحكومات الأجنبية تأتي من الأقمار الصناعية، من أسرار سرقت من أحد الرعايا الأجانب أو عبر النت مثلما هو الحال بالنسبة لموقع "ويكيليكس".
- المعلومات المتحصل عليها والتي تتم معالجتها في إطار نشاطات الذكاء الاقتصادي لا تطرح أي إشكال قانوني خاص لأن الأمر يتعلق بمعلومات مفتوحة وهذا في إطار حرية استعمال المعلومة(تعارض المعلومة المفتوحة مع المعلومة المغلقة أي السرية)، المعلومات المفتوحة (التي يكون الدخول إليها غير محدود) والتي من خلالها يمتلك منتجيها وأصحابها حقوق خاصة(الحماية عن طريق حقوق التأليف، الملكية الصناعية، الحماية التعاقدية ببنود السرية) أو التي بعض استعمالاتها يمكن أن تكون محل عقوبات قضائية خاصة، ومن ثم فان المعالجة غير المسموحة لأي معلومة مفتوحة يمكن اعتبارها مساسا بإرث المؤسسة .
- إن تطوير ممارسة الذكاء الاقتصادي يفرض على كل المؤسسات مضاعفة تدابير الحذر فيما يخص حماية إرثها المعلوماتي عن طريق معرفة واستعمال كل المصادر القانونية المتاحة لهذا الغرض وتسخير كل الوسائل البشرية،المعلوماتية والتنظيمية.
- معالجة المعلومة: إن معالجة المعلومة هي أساس الذكاء الاقتصادي، فهذا الإجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل، وتعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس، وتعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة، فهي تعطي صورة تحليلية، غنية لكل المعلومات التي تكون مختفية دائما في سطور الوثائق.
- بث المعلومة من أجل اتخاذ القرار:في هذه المرحلة يتم تثمين المعلومة ببثها داخل المنظمة (المؤسسة) حتى تساهم في خلق قيمة مضافة منها: تحليلها وتحويلها إلى شكل مناسب يسمح باستعمالها، فعمليات

تحديد، جمع، ومعالجة المعلومة يكون من دون فائدة، إذ لم يتم بث هذه المعلومة وإيصالها لمتخذي القرار بالمؤسسة فالمعلومة لا تكون ذات قيمة إلا إذا جاءت في الوقت المناسب وبالشكل المراد للشخص الذي يستخدمها.

تعتبر المعلومة خطوة أساسية لإجراء الذكاء الاقتصادي شرط أن تستخدم بذكاء وحذر، ويعتبر بث المعلومة غير كاف، بل يجب أيضا تحويل هذه المعلومات إلى فعل حتى تحقق قيمة مضافة فالمتخصصون في الذكاء الاقتصادي يجب أن يكونوا قادرين على إقناع الآخرين بالعملية وعلى تركيب التقنيات التي تسمح بتطبيقها في المنظمة.

الشكل رقم (٠٢): حيازة المعلومة المفتاحية

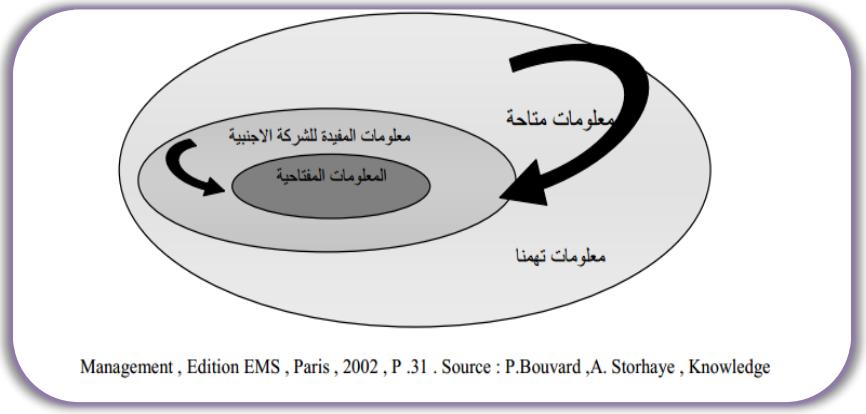

Management , Edition EMS , Paris , 2002 , P .31 . Source : P.Bouvard ,A. Storhaye , Knowledge

٥- نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم:

تعتبر هذه النماذج نظاماً لجمع المعلومات الاقتصادية، الصناعية والتكنولوجية ومن بين النماذج المعروفة الرائدة في هذا المجال نذكر أهمها على النحو التالي:

وسائل الذكاء الاقتصادي "نموذج فولد Fuld":لقد هيأت تكنولوجيا الإعلام والاتصال كافة الظروف لنمو وتطور عمليات الذكاء الاقتصادي في العالم، حيث أدى التزايد السريع في عدد الحواسيب الآلية (نظم المعلوماتية) وطرق جمع المعلومات والتحليل إلى تبني الذكاء الاقتصادي من قبل مختلف المؤسسات والهيئات عامة كانت أو خاصة؛ ومن بين نماذج الذكاء الاقتصادي نذكر نموذج فولد Fuld (١٩٩٥)، يضم هذا النموذج ست أدوات وهي على التوالي:

- ملمح نوايا وقدرات المسيرين: يسمح بالتنبؤ بقرارات هؤلاء وتحديد العوامل التي تؤثر على إجراءات اتخاذ القرار لديهم.و لإعداد الملمح النفسي لصاحب القرار يجب الأخذ بعين الاعتبار سبع محددات هي: أنماط القيادة؛ الثقافات؛ المسارات المهنية؛ الكفاءات؛ التوجهات؛ الميول والقرارات السابقة. كما يتم تحليل هذه المحددات في ظل مناخ المؤسسة الحالي والمستقبلي،من وجهة نظر التكاليف والتكنولوجيا المتاحة والإدارة والعمليات.
- البانشماركينغ:(Benchmarking)ويقصد بها عملية دراسة وتبني الممارسات الأفضل من بين الممارسات التي تتبعها المنظمات (الشركات) الأخرى لتحسين الإنجاز والأداء في الشركة نفسها. وهذا أقل تكلفة وأوفر في الوقت ويجنب الأخطاء التي وقعت فيها تلك الشركات أو المنظمات، وبالتالي عدم اختراع طريقة اخترعها الآخرون وجربوها.
- تحليل الاستراتيجية المستقبلية:ويقصد من ذلك محاولة معرفة مختلف نقاط القوة والضعف وكذا الفرص والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة.وهو نفس النموذج المعروف في مجال التحليل الاستراتيجي باسم Swot وتسمح نتائج هذا التحليل بتحديد توجه استراتيجي ومحاور أولية للتدخل.
- توقع الاستراتيجيات التنافسية:يقترح نموذجFuldتحليل القوى المحيطية الأربع للمؤسسة وهي على التوالي: اللوائح والتنظيمات، التكنولوجيا، التغيرات في قطاع النشاط (عمليات الضم والدعم) وأخيرا الزبائن (نمو عائدات الاستهلاك). وهناك طرق أخرى في هذا المجال منها: القوى الخمسة لبورتر Porter،نموذج الاستجابة للمنافسة الذي يقضي بتقييم مختلف الاستجابات للمنافسة باستعمال عدة تقنيات منها الطرق التقليدية لتحليل المنافسة،المماثلة،النماذج الرياضية والطرق النوعية (مقابلات الأخصائيين،الملاحظون).
- توقع إدخال منتوج جديد: يقترح Fuld في هذا الإطار ما يسمى بـــــ: Timelining، ويقصد بذلك متابعة النشاطات العملياتية للمؤسسات والتعرف على المعلومات الناتجة وتحليلها.
- تحليل التكاليف: ويعتمد المحلل أساسا على الميزانية كأداة تحليلية. ويتمثل العنصر الأساسي لهذه المقاربة في التركيز على العوامل الحرجة كشراء المعدات،البنايات والتجهيزات والتكاليف الإدارية.

النموذج الياباني في الذكاء الاقتصادي:

انتقل اليابانيون في كثير من القطاعات الصناعية من عملية التقليد إلى الابتكار عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي والمنافسة في مجال البحث والتطوير، وفتح حصص في السوق الخارجي؛ كما أن نظام الذكاء الاقتصادي الياباني يتسم بالاهتمام الكبير بالمعلومة كأداة استراتيجية تتحقق من خلال حجم الاستثمارات في هذا القطاع، حيث حوالي١،٥٪من رقم أعمال المؤسسات يستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي ويستغرق٣إلى٤٪من وقتها في هذا المجال وتعتمد المؤسسات اليابانية على الجامعات اليابانية (Sogo Shoshas) لإمدادها بالمعلومات، وهذا ما يفسر الاستثمار المنظم للمنشورات وقواعد البيانات والتزام اليابان بالمعارض التجارية والاجتماعات والبعثات .

ويمكن تلخيص نموذج الذكاء الاقتصادي في اليابان في المخطط التالي:

الشكل رقم (٠٢): نموذج الذكاء الاقتصادي في النظام الياباني

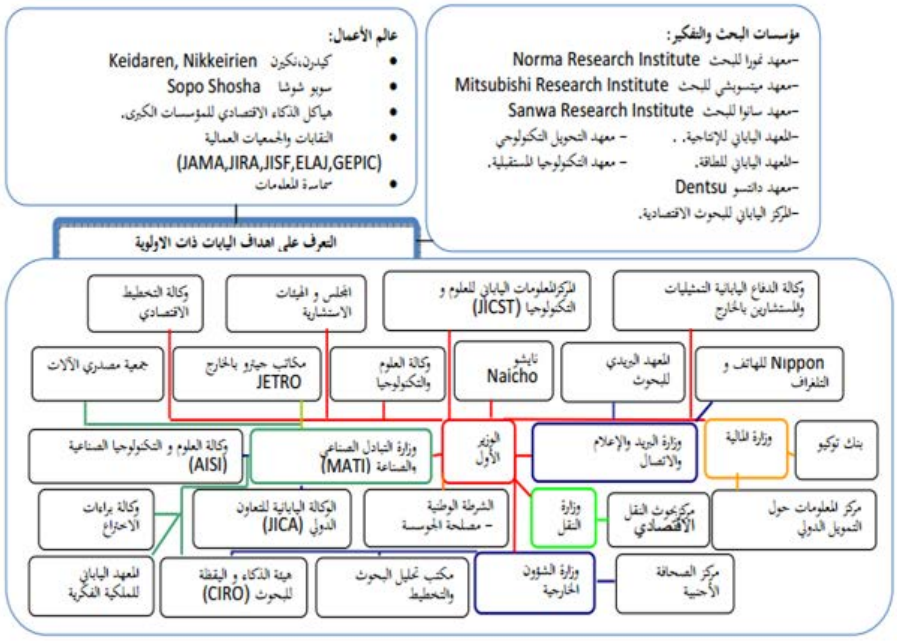

المصدر:حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٠٢/٢٠١٢، ص:١٨

يتمركز الذكاء الاقتصادي في النظام الياباني في وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) والتي يتمثل دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية وتوجيهها وإعلامها، كما يرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث والتطوير، المنظمات المهنية والهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي والعلمي. و قد أُعدّ هذا النظام لفائدة المؤسسات وفقا لقاعدة أن الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلق القيمة تتبنى سياسة متكاملة لإيفاد المتربصين والمتدربين اليابانيين إلى الخارج، واستقبال المتدربين الأجانب ومطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم التي يقومون بها بشكل دوري؛ الأمر الذي يتطلب ثقافة كبيرة باعتبارها محركاً لأداء النظام الذي يميل إلى الثقافة الجماعية في النظام الياباني؛ إن إجراءات يقظة المؤسسات اليابانية تتمثل في ثلاث مميزات أساسية هي:تدفقات أفقية للمعلومات التي تعكس عدم مركزية الإبداع – البحث عن الزيادة (redondance) في جمع المعلومة – استثمارات مهمة مخصصة لجمع المعلومات ونشرها.

قائمة الهوامش و المراجع:

1. BAUMARD P..Stratégie et surveillance des environnements concurrentiels. Masson. 1991. p.29.
2. BESSON B PESSIN J.C.. dix ans dintelligence économique en France. intelligence économique et gouvernance compétitive la documentation française 2006. p 36.
3. Frédérique PEGUIRON. Application de lIntelligence Economique dans un Système d'Information Stratégique universitaire. les apports de la modélisation des acteurs. thèse de Doctorat. lUniversité Nancy 2. P37
4. MOINET N.. petite histoire de lintelligence économique. une innovation à la française. HARMATTANE. 2010. p 27
5. PEGUIRON F.. Application de lIntelligence Economique dans unSystème d'Information Stratégique universitaire. lesapports de la modélisation des acteurs. thèse de Doctorat. Université Nancy 2. 2006. p30

٦. تير رضا، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير:واقعه وآفاقه في الجزائر، جامعة الجزائر.

٧. جمال الدين سحنون، فاضل عبد القادر، الذكاء الاقتصادي و أمن الدولة، الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧ و١٨أفريل٢٠٠٦، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص: ١٢١٥، ١٢١٦

8. B.Martinet . L'intelligence économique . deuxième édition . Editions dorganisation . Paris . 2001 . P 12
9. http://www.espionageinfo.com/Ec-Ep/Economic-Intelligence.html ;ورقة بحثية تم الاطلاع عليها من الموقع الالكتروني

١٠. حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٠٢/٢٠١٢، ص:١١

11. Management. EditionEMS. Paris2002. P. 31

١٢. من الموقع الالكتروني التالي: Halshs.archive-ouvertes.fr/docs/00/06/25/92/PDF /sic-00001384.PDF

معروف جيلالي
طالب دكتوراه سنة رابعة
تخصص اقتصاد مالي

الذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقـع وآفـاق

الحلقة (٢)

النموذج الأمريكي في الذكاء الاقتصادي:

لقد عرف المشهد الأمريكي في مجال الذكاء الاقتصادي تحولا كبيرا في عقد التسعينات من القرن السابق تبعا للعديد من التحولات الدولية من بينها حجم التنمية الاقتصادية التي حققها كل من اليابان وأوربا باعتبارهما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال واجهت شركة "بوينغ" الأمريكية منافسة شديدة من طرف "أيرباص"، والإدارة الأمريكية للطيران والفضاء "ناسا" من قبل محطة "أريان" للفضاء؛ وبهذا عمل الأمريكيون على إيجاد سوق رائجة للمعلومات والتي أصبحت رائدة فيما بعد إذ تضم هذه السوق أنواعا عديدة من متعاملي المعلومات كالسماسرة، الجامعات، هيئات البحث والتفكير، المكتبات، هيئات الأمن الخاصة. أما الهدف الأساسي لعملية الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة فيتمثل في دعم التأثير وعمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل كما في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، تشترك كافة الهيئات والمؤسسات في إعداد الإستراتجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد، والتخطيط لتنفيذها وفقا لآليات عمل محكمة الدقة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (٠٤): نموذج الذكاء الاقتصادي في النظام الأمريكي

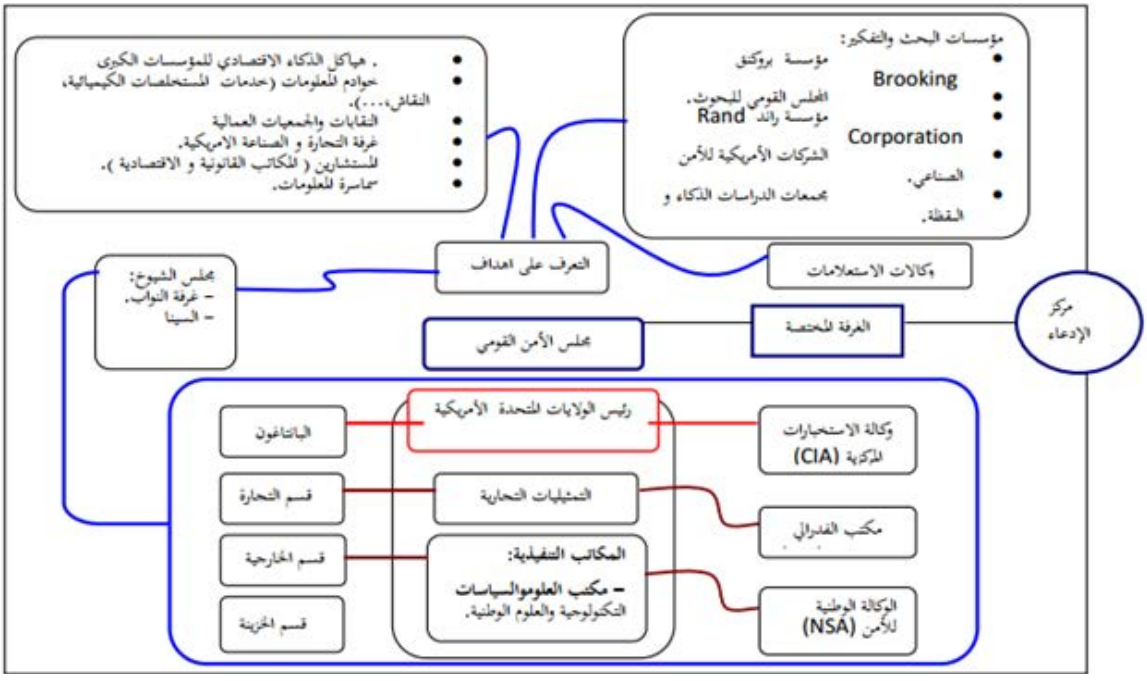

المصدر: حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢٠١٢/٠٢، ص:١٩

وضمن هذا الإطار تندرج أهداف فرعية منها:

- تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية والاستراتجية للجميع.
- دعم وتحسين سياسة التلاحم الوطني.
- تقليص هدر الموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات.
- إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات.

ولتحقيق هذه الأهداف تعمل المؤسسات في أمريكا حول المركز الرئيسي لهذا النظام وهو البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي حيث يتم تشكيل ما يسمى بغرفة الحرب (war room) الخاصة بكل سوق يتم اعتبارها إستراتجية وذلك لجمع وتركيز وتوزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصاديين العموميين والخواص؛ وما يمكن ملاحظته على هذا النظام تبنيه لنشاط الوكالات الخاصة للاستعلامات مثل Pinkerton ،Kroll كما توجد هيئات مركزية أخرى كالمجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة ١٩٩٣ والذي يعتبر تأسيسه ثورة في مجال تقديم الدعم والاستشارة لمختلف الهيئات.

وتتميز شركات الذكاء الاقتصادي الأمريكية بحجمها الضخم والممتد إلى كافة أنحاء العالم، وتستخدم طاقات بشرية هائلة. ومثال ذلك مؤسسة Kroll International التي توظف ما بين٥٠٠٠-٦٠٠٠ أجير موزعين على٦٠ مكتب حول العالم وتحقق رقم أعمال يقدر بحوالي ١٠ مليار دولار سنويا. تعمل هذه المؤسسة على تحليل الخطر الاقتصادي والتجاري بناء على العوامل الستة التالية: الاستعلامات، الأعمال والتحقيقات، التحقق من السوابق المهنية، خدمات الأمن والحماية، أمن شبكات المعلومات، المساعدة القضائية والتحليل الاستراتيجي والتنافسي.

النموذج الفرنسي في الذكاء الاقتصادي:

على عكس النظامين السابقين، يتميز النظام الفرنسي بوجود دور قوي للحكومة في ميدان الذكاء الاقتصادي إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى كما أن المبادرات العمومية في فرنسا تتغلب على كل ما هو خاص، بالإضافة إلى ذلك يبقى النموذج الفرنسي رهين عائقين أساسين هما:

- العائق الدستوري: بحكم وجود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي (رئيس الجمهورية –الوزير أول) خاصة في مرحلة التعايش السياسي؛ كما يؤخذ على تركيبة الوزارات ضعفها في تجسيد آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي وحتى في إبراز الإرادة في التغيير.
- العائق الثقافي: وقد نتج عن ظواهر الانتماء الحزبي والمرجعيات الثقافية والفكرية لمختلف أسلاك الموظفين وظاهرة إخفاء المعلومات والتحفظ عليها كما إن ثقافة الدبلومات الممنوحة في مختلف المدارس العليا والجامعات في فرنسا تكرس نوعا من عدم التجانس في الثقافات الإدارية، وبالتالي ضعف الثقافة المشتركة والرغبة في التحديث والتطوير بالإضافة إلى ذلك عدم قدرة ما يسمى بالهيئات (Fondations) على جلب الذكاء البشري الخارجي واستخدامه في إقامة آليات الذكاء الاقتصادي والاستفادة منه على نحو ما هو جاري العمل به في مؤسسات وهيئات التفكير في الولايات المتحدة أو اليابان.

على سبيل المثال، توجد بفرنسا ٤٧٣ هيئة لا تتلقى إلا ٠,٠٩٪ من الناتج الداخلي الخام في حين توجد ١٢٠٠ هيئة من هذا النوع تتلقى٢,١٪منه في أمريكا و٣٠٠٠ هيئة في بريطانيا و٢٠٠٠ في ألمانيا. وقد تعالت الأصوات لإصلاح نظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا انطلاقا من سنة ١٩٩٥عند نشر تقرير Carayon ومن بعدها تقرير نائب Mertere. لقد اقترح Carayon نظاما للذكاء الاقتصادي وفقا للخصوصيات الفرنسية كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (٠٥): نموذج الذكاء الاقتصادي في النظام الفرنسي

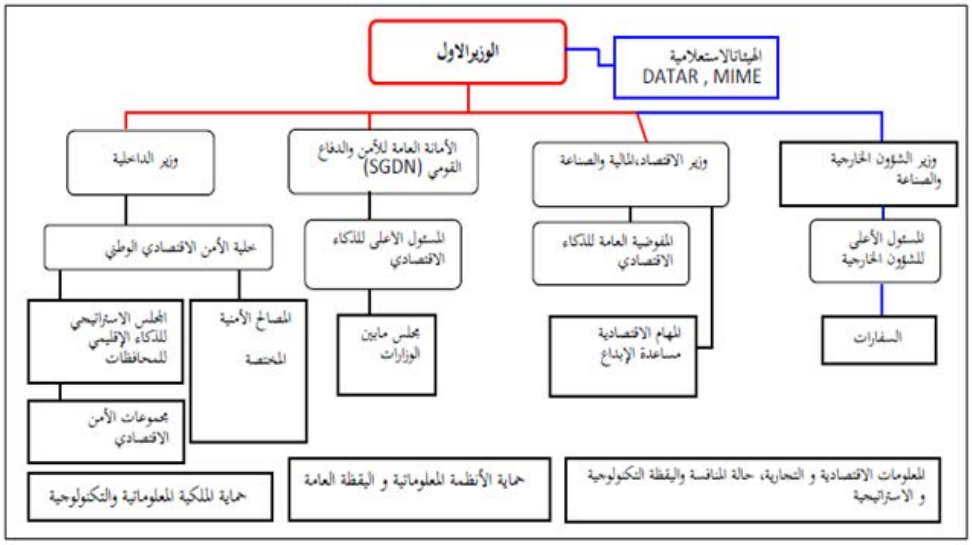

المصدر:حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢٠١٢/٠٢، ص:٢١.

يتضح من هذا الشكل أن المؤسستين الهامتين في هذا النظام هما على التوالي الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارات (SGCI) والأمانة العامة للدفاع القومي (SGDN) وكلاهما تحت سلطة الوزير الأول. كما اقترح التقرير تطوير الذكاء الاقتصادي وعمليات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) والقطاع الخاص. تم ذلك بإنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجيا (ADIT) وهي مؤسسة عمومية كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوربية للذكاء الاستراتيجي (CEIS) والتي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية وأوروبية كما ألح تقرير Martre على دعم تعليم الذكاء الاقتصادي مما أتاح الفرصة لبعض المدارس العليا للتجارة بفرنسا لتقديم دروس في الذكاء الاقتصادي على غرار مجموعة الدراسات التجارية العليا (HEC)؛ ومما يلفت النظر هو تبني فكرة دعم الذكاء الاقتصادي إقليميا بضمان تدخل أحسن للجماعات المحلية (الدوائر الإدارية والبلديات) وذلك لصالح المؤسسات الكبيرة والصغيرة التي تنشط في هذه الأقاليم. والهدف المتوخى من ذلك هو تحويل مهارات مؤسسات الذكاء الاقتصادي في هذه المؤسسات ومساعدتها على تجاوز العوائق لتحسين الإنتاج ودعم التنافسية والتصدير.

واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

تهتم الجزائر كغيرها من بلدان العالم بنشاط البحث والتطوير وتخصص من أجل ذلك ميزانيات معتبرة من خلال دعمها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومراكز البحث والتطوير المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي، كما يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من أهم معوقات التنمية التي يجب التحدي لها وإيجاد الإجراءات العلمية لتداركها.

نظرة تشخيصية على أنظمة البحث والتطوير في الجزائر:

لقد ساهمت عوامل متعددة في مدى التأخر التكنولوجي والعلمي، كتقلص منح الطلبة للدراسة في الخارج وخاصة في دول أوربا من سنة إلى أخرى، وكذلك تناقص المنح الأوربية الموجهة للطلبة الأجانب، وبروز أزمة في أنظمة التعليم والتكوين وعدم قدرتها على إعادة إنتاج الكفاءات في الميادين العلمية والتقنية، أما مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فلم يعرف تطورا ملحوظا رغم اعتباره كمعيار لتحديد القدرة التنافسية على المستوى الدولي.

وبهدف تدارك هذا النقص وإتباع سياسة الدفع إلى التطور في الجزائر، تم إعداد برنامج متكامل يسمى بالمخطط الخماسي (١٩٩٩ -٢٠٠٤) الذي حدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن أجل متابعة أفضل لتطبيق هذا المخطط، تم تعيين الوزير المنتدب للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي في أوت٢٠٠٠؛ ويهدف هذا المخطط إلى مايلي:

- ضمان ترقية البحث والتطوير.
- دعم القواعد التكنولوجية للبحث والتطوير.
- رد الاعتبار لوظيفة وهوية البحث العلمي.
- دعم تحويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.
- وقد واصلت الحكومة عملها في دفع عجلة البحث العلمي بإصدار عددا من المراسيم التنفيذية بغرض تحديد المهام والأهداف ومنها:
- المرسوم التنفيذي٩٩ -٢٤٣المؤرخ في١١ أكتوبر١٩٩٩ والذي يحدد تنظيم وإدارة المكاتب الفرعية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- المرسوم التنفيذي٩٩-٢٥٦ المؤرخ في٣١ أكتوبر١٩٩٩ والذي يحدد قواعد إنشاء وتنظيم إدارة المخابر البحثية.
- المرسوم التنفيذي٩٩-٢٥٧ المؤرخ في١٦ نوفمبر١٩٩٩ والذي يحدد قواعد أنشاء وتنظيم وإدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.
- المرسوم التنفيذي٩٩-٢٥٨ المؤرخ في١٦ نوفمبر١٩٩٩ ولذي يحدد كيفيات ممارسة المراقبة المالية على المؤسسات ذات الطابع العالي، والمهني، والمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي ومختلف وحدات البحث.

إضافة إلى ذلك، تم إنشاء صندوق للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ ٥ مليارات دينار جزائري (حوالي٧١مليون دولار)، خاص بإدارة مخابر ومراكز ووحدات البحث المختلفة .

الجهود المبذولة في مجال الذكاء الاقتصادي: عملت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية وذلك لتلبية متطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة.

تعريف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية: هو عبارة عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى حيث إن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى.

عناصر النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية: بالنظر إلى تعريف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية نجد أنه يتكون من مجموعة من المراكز والهيئات، والتي يمكن تقسيمها لأنظمة على النحو التالي:

I. نظام المعلومات الإحصائية: يعتبر النواة الأساسية التي يمكن من خلالها تجسيد النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وهذا النظام هو عبارة عن "مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين، ونشر المعلومات المرتبطة

بمجال معين، والذي يعتبر كأداة لاتخاذ القرار"، وهذه العمليات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات المجمعة أو المنشورة، وأبرز الهيئات الممثلة لهذا النظام: المراكز الوطنية للإحصاء والتخطيط؛ المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات؛ البنوك المركزية...الخ.

II. نظام المعلومات المحاسبية: يعنى هذا النظام أساسا بالمعلومات المتعلقة بنشاط الأعوان الاقتصاديين خلال الدورة المالية، والتي يصدر عنها كم من المعلومات يمكن تجميعها وتحليلها وتخزينها، ومن ثمَّ نشرها، ليتسنى للمهتمين بها الاستفادة منها، ويعتبر نظام المحاسبة الوطنية جوهر هذا النظام، والذي هو عبارة عن "أداة للملاحظة وتحليل للحياة الاقتصادية في آن واحد، ويرمي إلى معرفة مجموع القنوات الاقتصادية وارتباطاتها ويسمح بتسجيل كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد معين، كل ذلك في إطار محاسبي مشترك ودقيق".

ويمكن أن يشمل هذا النظام كل من: الجهات الجبائية التي تحصل على المعلومات من خلال ما يخوله لها القانون من إلزامية التصريح المحاسبي بالنسبة للمؤسسات؛ المؤسسات المالية (البنوك، مراكز التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي...الخ)؛ وما تشترطه من معلومات للتعامل مع أي مؤسسة؛ المؤسسات الاقتصادية (الخاصة والعمومية)، والتي تملك نشرات خاصة بها يمكن أن تصدرها دوريا لتمكن المهتمين (مساهمين، دارسين... الخ) من معرفة وضعها المالي.

III. نظام المعلومات التسييرية: ويتضمن كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة أو الامتيازات المقدمة أو الاستثناءات المعلنة، ويمكن أن يعبر عن هذا النظام كل من: الوزارات المعنية (المالية، السياحة، الزراعة، الصناعة... الخ)؛ المديريات التابعة للوزارة (جهوية أو محلية)؛ المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

IV. مراكز البحث والتوثيق: تمثلها المخابر المكلفة بالبحث، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات أو للمدارس العليا أو للمعاهد المتخصصة،كما ينطوي تحت هذا العنصر كل من المكتبات الوطنية أو المكتبات التابعة للجامعات، بالإضافة إلى كل مراكز التوثيق.

V. أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: يشير مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى ثلاثة مجالات فنية: تكنولوجيات الاتصال عن بعد؛ الإعلام الآلي (المعلوماتية)؛ الإلكترونيك وتقاطعاتهما وعليه، يعتبر هذا النظام المحرك الرئيسي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وذلك لما يوفره من مزايا عديدة، لعل أهمها سرعة الاتصال والتواصل (الإعلام) التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والمتطورة.

لقد أدى انتقال الجزائر من نظام الاقتصاد الممركز نحو اقتصاد السوق إلى بروز عدة ضغوطات على مستوى الهيئات المؤلفة لنظام المعلومات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال عمل على إظهار عيوب النظام السابق ونقائصه والحاجة الملحة إلى نظام ذي كفاءة عالية يأخذ بعين الاعتبار تزايد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتداخلها وتفاعلها فيما بينها؛ الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إقامة نظام موجه نحو التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات، وقد تجسد ذلك في صدور تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحولاته شهر جوان ٢٠٠٤ الذي تمت مناقشته في الجلسة العلنية رقم ٢٤ للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث يعتبر هذا المجلس هيئة استشارية مستقلة تحت وصاية رئاسة الجمهورية تختص بدراسة كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية واقتراح الحلول اللازمة والممكنة لها.

في الختام ما يمكن أن نقوله هو أنه مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة الانترنيت لم يعد التحدي يتمثل في توفير المعلومة وإنما في سرعة الوصول إليها وكيفية هيكلة هذه المعلومات وتحليلها وإثرائها بحيث تساعد في معرفة الفرص والتهديدات وكيفية حل المشاكل والوقاية منها وتطوير أساليب العمل في وقت وجيز أي أنها تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية، ويفترض نظام الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بأساليب إدارة المشاريع والمهارات وكذا المعرفة الجيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طورت ثقافة مراقبة الأسواق حيث تجري اجتماعات حول موضوع التنافس، أما على مستوى الدولة فيسمح استعمال الذكاء الاقتصادي في السياسة العامة بتطوير سوق العمل وخلق التنافس في ميدان البحث والتطوير والحث على النباهة من خلال ممارسة اليقظة التكنولوجية ومراقبة وحراسة المنافس بالحذر من تسرب وسرقة المعلومات الخطيرة والهامة. ولهذا فإنه من المهم على الدول العربية عامة والجزائر خاصة أن تعتمده كسياسة عامة حقيقية يتم تحديدها بمشاركة باقي المتدخلين والمتعاملين الاقتصاديين وكذا إدراجه في البرامج الدراسية حتى تكون قادرة على حماية التصدي لأي خطر.

قائمة الهوامش و المراجع:

١. تير رضا، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠-١١

٢. رحيم حسين، دريس يحي، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر) الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر، ١٧- ١٨ أفريل ٢٠٠٦.